



شركة زاد القابضة
Zad Holding Company Q.P.S.C.

التقرير السنوي ٢٠٢٤



حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

٣	مجلس الإدارة
٤	جدول أعمال الجمعية العمومية العادية والغير عادية
٥	تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية
٧	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
١١	بيان المركز المالي الموحد
١٣	بيان الدخل الموحد
١٤	بيان الدخل الشامل الموحد
١٥	بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
١٦	بيان التدفقات النقدية الموحد
١٨	شركة زاد القابضة (ش.م. ق.ع.) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

مجلس الإدارة

الشيخ/ ناصر بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/ طلال بن محمد بن جبر آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/ نواف بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

الشيخ/ منصور بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو

الشيخ/ ثامر بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو

الشيخ/ جبر بن محمد بن حسن آل ثاني
عضو

السيد/ علي اسكندر الأنصاري
عضو

السيد/ سعود عمر المانع
عضو

السيد/ عبد الله علي الأنصاري
عضو

السيدة/ كلثم سلطان الهاجري
ممثل وزارة المالية

السيد/ طارق محمد
الرئيس التنفيذي

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م والخطة المستقبلية للشركة.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م.
٣. مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م والمصادقة عليها.
٤. المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح عن السنة المالية ٢٠٢٤م بواقع ٧٠ ٪ أرباح نقدية .
٥. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م واعتماد المكافآت.
٦. سماع تقرير مدقق الحسابات حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقريره حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.
٧. مناقشة تقرير الحوكمة عن السنة ٢٠٢٤م واعتماده.
٨. تعيين مدقق الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٥م، وتحديد أتعابه.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية:

١. المصادقة على تعديل المادة (٧٢) من النظام الأساسي بإضافة الفقرة التالية «يجوز لمجلس الإدارة ان يقرر الموافقة على توزيع أرباح مرحلية (ربع او نصف سنوية) على المساهمين، وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية واحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته».
٢. تفويض مجلس الإدارة او من يفوضه لإجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي بموجب قرارات الجمعية

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

السادة المساهمين الكرام،

يطيب لنا أن نقدم لكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والذي يعكس أداء الشركة ويستعرض أبرز الإنجازات والتحديات التي واجهتها خلال العام ٢٠٢٤م.

حققت الشركة نتائج مالية ملحوظة خلال السنة المالية، أظهرت من خلالها قدرتها على الصمود والتكيف في ظل بيئة اقتصادية صعبة حيث بلغ صافي الربح ٢٠٦,٥ مليون ريال قطري، مقارنة بـ ١٩٥,٣ مليون ريال قطري في العام السابق. كما حافظ متوسط العائد على السهم على استقراره عند ٠,٧٣ ريال قطري. وقد خصصت الشركة مبلغ ١٦,٩ مليون ريال قطري للزكاة.

خلال العام، واجهنا العديد من التحديات قامت الشركة بمواجهتها من خلال وضع فرق إدارة الالتزام لدينا استراتيجيات فعالة للحد من المخاطر وضمان استمرار العمليات التشغيلية دون انقطاع. ومن خلال تعزيز ممارسات إدارة سلسلة التوريد وتنوع قاعدة الموردين، تمكنا من التعامل بنجاح مع الاضطرابات في سلاسل الإمداد الناتجة عن عوامل مثل النزاعات الجيوسياسية والتضخم. كما ساهم التخطيط الاستباقي والمشتريات الفعالة والإدارة الصارمة للمخزون في الحفاظ على تدفق مستمر لمنتجات الشركة إلى أسواقها.

استغلت الشركة العديد من الفرص السوقية لتعزيز مكانتها، حيث توسعنا في قنوات تسويقية جديدة، وعززنا محفظة منتجاتنا، ودعمنا النمو المستدام. وظل التزامنا بالابتكار ركيزة أساسية لأعمالنا، إذ قمنا بإطلاق منتجات جديدة تلبي تطلعات المستهلكين المتغيرة وتحافظ على ميزتنا التنافسية.

ما زالت الشركة تعنى بإدارة المخزون الاستراتيجي للدولة من بعض السلع الأساسية نيابة عن حكومة دولة قطر، ويتم الحفاظ على مستويات المخزون من تلك السلع وفقاً لمتطلبات الدولة.

وفي نظرنا المستقبلية، فإننا ماضون بعزم نحو تحقيق المزيد من النمو وتعظيم القيمة. سنواصل التركيز على الاستثمار في مشاريع عالية العائد ومنخفضة المخاطر، بما يتماشى مع أهدافنا الاستراتيجية بعيدة المدى. كما نؤكد التزامنا بتحقيق عوائد مستدامة لمساهميننا والحفاظ على شفافية التواصل مع كافة أصحاب المصلحة.

ولد يسعنا في الختام إلا أن نعرب عن عظيم امتناننا وتقديرنا إلى حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى (حفظه الله)، على الرؤى الرشيدة والسياسات الحكيمة.

كما نُعرب عن خالص تقديرنا إلى معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، على دعمه ومساندته، وسعادة السيد علي بن أحمد الكواري - وزير المالية، وسعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وزير التجارة والصناعة، وجميع الإخوة العاملين بالوزارات ومؤسسات الدولة على دعمهم المتواصل.

وأخيراً، نتوجه بجزيل الشكر إلى مساهميننا الكرام على ثقتهم المستمرة ودعمهم المتواصل لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة.



الشيخ
ناصر بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ناصر بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة



تقرير مدقق الحسابات المستقل

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة زاد القابضة ش.م.ق.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (معاً «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والبيانات الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة).

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص «بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة» في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) و(قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمر التدقيق الأساسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر أكثر أهمية، حسب حكمنا المهني، في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تتم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مجملها وعند تكوين رأينا حولها ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمر التدقيق الأساسي	كيفية معالجة الأمر في تدقيقنا
تعويض من حكومة دولة قطر لبيع الدقيق المدعوم - إيضاح ١٣ ركزنا على هذا الأمر نظرًا لما يلي: • تتضمن أعمال المجموعة بيع الدقيق في السوق المحلية بأسعار مدعومة كما هو متفق عليه مع حكومة دولة قطر. • لقد ركزنا على هذا المبلغ نظرًا لأهمية مبلغ الدعم الذي يمثل ٨,٥٪ من إجمالي الإيرادات من العمليات وأهمية الدعم للعمليات التجارية للمجموعة. • نظرًا لطبيعة العمل، يعتمد تحديد الدعم على أنواع الدقيق المختلفة وبنود اتفاقية الدعم.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر ما يلي: • الحصول على فهم لشروط وأحكام عقد الدعم مع الحكومة. • اختبار تصميم وفعالية تشغيل الضوابط على عملية الاعتراف بالدعم الحكومي والمطالبة به. • تقييم مدى ملاءمة المطالبات المقدمة من قبل المجموعة وما إذا كانت تتماشى مع العقد. • الموافقة على مبلغ الدعم المستلم بالمبلغ المعتمد من قبل الحكومة؛ • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بالدعم الحكومي بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقييم انخفاض قيمة الشهرة - إيضاح ٣ و ١٢	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تتضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة الشهرة المعترف بها بمبلغ ١٩,٧٠٤,٧٧٠ ريال قطري والتي نشأت من الاستحواذ على الشركة الوطنية للأغذية ذ.م.م والتي تمثل ٠,٨٪ من إجمالي الموجودات. • يلزم إجراء تقييم سنوي لتحديد ما إذا كان ينبغي الاستمرار في الاعتراف بهذه الشهرة، أو ما إذا كان هناك أي انخفاض في القيمة مطلوب. • يعتمد تقييم الانخفاض في القيمة على تحديد المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار في الشركة التابعة باستخدام تقنيات التقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة. • إن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل خصمها غير مؤكد بطبيعته ويتطلب أحكامًا هامة وبالتالي تم تحديده كأمر تدقيق رئيسي.	• فهم عملية إعداد الميزانية للمجموعة التي تستند إليها التوقعات. • اختبار التصميم وتنفيذ الضوابط على «عملية تقييم ضعف النوايا الحسنة». • قمنا بإشراك متخصصي التقييم لدينا لمساعدتنا في: • تقييم مدى ملاءمة المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتقييم انخفاض قيمة الشهرة. • تقييم المدخلات والافتراضات الرئيسية في توقعات التدفقات النقدية المستخدمة من قبل المجموعة بالمقارنة مع البيانات المستمدة من الخارج وكذلك تقييماتنا الخاصة للظروف الخاصة بالشركة المستثمر فيها. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بانخفاض قيمة الشهرة بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات المدرجة في التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا حولها. من المتوقع أن يتم توفير التقرير السنوي لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد على تلك المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى لمعرفة أعلاه وعند القيام بذلك دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسجم بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع أية معرفة حصلنا عليها أثناء التدقيق أو بخلاف ذلك تظهر أن بها أخطاء جوهرية.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكناً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم

وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. استنتجنا أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، وفي حال كانت الإفصاحات غير كافية بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير عن المتطلبات القانونية الأخرى

وفقًا لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لعام ٢٠١٥، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ («قانون الشركات التجارية القطري المعدل»)، فإننا نفيده أيضًا بما يلي:

١. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.
٢. تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة معها.
٣. من المتوقع أن يكون تقرير مجلس الإدارة متاحًا لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.
٤. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء الجرد الفعلي لمخزون الشركة وفقًا للأصول المرعية.
٥. لسنا على علم بأي انتهاكات للأحكام السارية لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو لبنود النظام الأساسي للشركة التي حدثت خلال العام والتي قد يكون لها تأثير جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في واللجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٣ مارس ٢٠٢٥

جوبال بالاسوبرامانيام
الدوحة كي بي إم جي
دولة قطر

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
مرخص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
رخصة مدققي الحسابات الخارجيين رقم ١٢٠١٥٣

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- تخطيط والقيام بتدقيق المجموعة وتنفيذه للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لبدء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على ومراجعة أعمال التدقيق التي تم إجراؤها لتدقيق المجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له للتدقيق وتوقيته ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الهامة في أنظمة الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.

كما نقوم أيضًا بتزويد مجلس الإدارة ببيان أننا قد التزمنا بجميع الاشتراطات الأخلاقية الخاصة بالاستقلالية كما نقوم بإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحسب مقتضى الحال، التصرفات لإزالة التهديدات أو عناصر الحماية المطبقة.

من بين الأمور التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بها فإننا نحدد الأمور التي تعتبر أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية وبالتالي فهي أمور تدقيق رئيسية. نقوم بوصف هذه الأمور في تقرير تدقيقنا ما لم يمنع القانون أو لوائح الإفصاح العام حول الأمر، أو عندما يكون ذلك، في حالات نادرة للغاية، نحدد بأنه يجب عدم الإبلاغ عن الأمر في تقريرنا لأنه يتوقع على نحو معقول أن النتائج السلبية من القيام بذلك ترجح على منافع المصلحة العامة من مثل هذا الإبلاغ.

بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣ معدلة ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري	الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
٢٤٢,١١١,٤٥١	٢٢٤,٠٠٩,١٧٩	الممتلكات والتألات والمعدات
٣,٣٢١,٠١٨	٣,١١٨,٤٣٤	موجودات غير ملموسة
٧٨,٤٧٥,٧٩٥	٧٤,٣٥٦,١٧٦	موجودات حق الاستخدام
٥١٢,٨٦٦,٣٧٢	٥٠٧,٥١٦,٣٦٥	استثمارات عقارية
٤٣٤,٠٥٧,٥٤٩	٣٢٢,٦٦٣,٦٧٨	استثمار في أدوات حقوق الملكية
٧,٢٣٨,٠١٦	-	استثمار في شركة زميلة
٣٠,١١٩,٥٥٣	٢٨,٦٣٥,٢٤٢	مبالغ محتجزة وضمم مدينة أخرى
١٩,٧٠٤,٧٧٠	١٩,٧٠٤,٧٧٠	الشهرة
١,٣٢٧,٨٩٤,٥٢٤	١,١٨٠,٠٠٣,٨٤٤	إجمالي الموجودات غير المتداولة
		الموجودات المتداولة
٢٦٨,٥١٣,٣٨٤	٢٨٧,٩٣٥,٣٥٨	المخزون
٤٧٨,١٤١,٠٨٢	٤٧٨,١٤١,٠٨٢	استثمار في السلع
٢,٦٠٣,٤٠٨	١٠,١٠٥,٤٧٧	استثمار في أدوات حقوق الملكية
٤٠,٤١٣,٧٠٣	٤٤,٠٢٥,٩٩٦	مستحق من حكومة قطر
٢,٨١٦,٥٩٨	٣,٥١٩,٩٠٧	مستحق من أطراف ذات علاقة
٣٧٣,٣٦٤,٦٠٠	٢٩٤,٨٠٨,٨٦٨	حسابات مدينة ومحتجزات وضمم مدينة أخرى
٦٩,٧٩٤,٠١٨	١٩٣,٢٣٩,٣٩٢	النقد وما يعادله
١,٢٣٥,٦٤٦,٧٩٣	١,٣١١,٧٧٦,٠٨٠	إجمالي الموجودات المتداولة
٢,٥٦٣,٥٤١,٣١٧	٢,٤٩١,٧٧٩,٩٢٤	إجمالي الموجودات

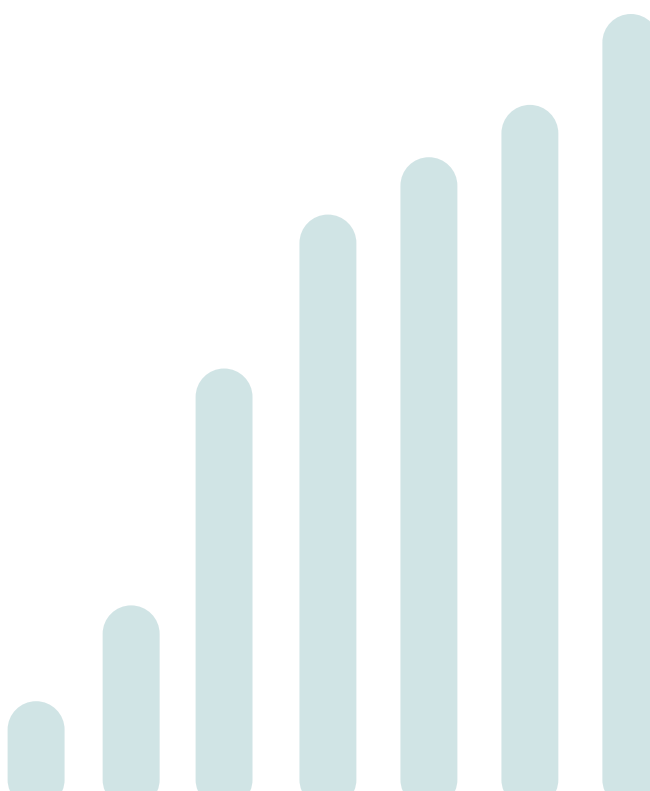
(يتبع)

بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(يتبع)

٢٠٢٤ ريال قطري	٢٠٢٣ ريال قطري	
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
٢٨٧,٤١٨,٣٥٤	٢٨٧,٤١٨,٣٥٤	رأس المال
٥٦٣,١٢٠,٧٥٣	٥٦٣,١٢٠,٧٥٣	احتياطي قانوني
١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي رأس المال
٣٩,٨١٤,٥٥٤	٣١,٢٣٨,٦٧٩	احتياطي القيمة العادلة
٤٣٦,٦٢٧,٧٨٣	٤٨٧,٢٤٣,٤١٧	الدرايح المدورة
١,٣٤١,٩٨١,٤٤٤	١,٣٨٤,٠٢١,٢٠٣	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات غير المتداولة
٢٣,٤٧٤,٦٥١	٢٨,٠٤٦,٢٧٦	مطلوبات الإيجار
٤١,٧٥٤,٠٨٠	٤٥,٦٠٣,٧١٨	منافع نهاية خدمة موظفين
٢٠٧,١٧٣,٤٢٢	١٩٠,٦٧٣,٤٢٢	مستحق لحكومة قطر
٢٧٢,٤٠٢,١٥٣	٢٦٤,٣٢٣,٤١٦	إجمالي المطلوبات غير المتداولة
		المطلوبات المتداولة
٦,٨٥٩,١٢٣	٩,٤١١,٩٩٢	مطلوبات الإيجار
٥,٤٣٤,٨٦٨	٣,٦٠٣,٨٢٣	مستحق لأطراف ذات علاقة
١٦,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٥٠٠,٠٠٠	مستحق لحكومة قطر
٥٩٨,٣٦٧,٨٤٣	٥٢٤,٦٣٢,٦٠٦	تمويل إسلامي
٣٢١,٩٩٥,٨٨٦	٢٨٩,٢٨٦,٨٨٤	حسابات مدينة ومحتجزات وذمم دائنة أخرى
٩٤٩,١٥٧,٧٢٠	٨٤٣,٤٣٥,٣٠٥	إجمالي المطلوبات المتداولة
١,٢٢١,٥٥٩,٨٧٣	١,١٠٧,٧٥٨,٧٢١	إجمالي المطلوبات
٢,٥٦٣,٥٤١,٣١٧	٢,٤٩١,٧٧٩,٩٢٤	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣ معدلة ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري	
١,٤١٠,١٩٥,٠٢٨	١,٣٦٦,٩٨٩,٨٥٨	الإيراد التشغيلي
١٦٠,٥٤٦,١٦٤	١٢٧,٢٠١,٧٥٤	تعويض من حكومة قطر عن بيع الدقيق المدعوم
١,٥٧٠,٧٤١,١٩٢	١,٤٩٤,١٩١,٦١٢	إجمالي الإيراد
(١,٢١٣,٨١٥,٥٤٣)	(١,٠٩٧,٥٤٩,٥٥٨)	تكلفة التشغيل
٣٥٦,٩٢٥,٦٤٩	٣٩٦,٦٤٢,٠٥٤	إجمالي الربح
٥٢,٦٩٠,٠١٢	٣٠,٧٣٤,٩٨٨	إيرادات أخرى
(٧٥,٥٣٩,٣٤٠)	(٧٨,٩٥٤,٨١٧)	مصروفات عمومية وإدارية
(٧٩,٠٨٥,٤١٦)	(٨٣,٣٠٥,٣٥٦)	مصروفات البيع و التوزيع
١,٢٠٠,٠٠٠	٢١١,٣٦٩	رد مخصص انخفاض قيمة حسابات مدينة
٢٥٦,١٩٠,٩٠٥	٢٦٥,٣٣٨,٢٣٨	الربح التشغيلي
(٤٥,٣٤٨,٣٨٠)	(٤١,٥٠٤,٠٦٢)	صافي مصروفات التمويل
٢١٠,٨٤٢,٥٢٥	٢٣٣,٨٢٤,١٧٦	الربح قبل الضريبة والزكاة
(٢٥٧,٠٥٦)	(٣٢,٦٤٩)	مصروف الضريبة
(١٥,٢٩٦,٠٣٨)	(١٦,٩٥٣,٣٢٠)	مخصص مساهمة الزكاة
١٩٥,٢٨٩,٤٣١	٢٠٦,٥٥٠,٢٠٧	الربح للسنة
٠,٦٨	٠,٧٢	العائدات للسهم
		العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد



بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣ معدل ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري	
١٩٥,٢٨٩,٤٣١	٢٠٦,٥٥٠,٢٠٧	الربح للسنة
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من		
٣٦,٩٨٢,١٠٧	٢٧,٤٧٥,٢٣٧	خلال الدخل الشامل الآخر - صافي التغير في القيمة العادلة
٢٣٢,٢٧١,٥٣٨	٢٣٤,٠٢٥,٤٤٤	إجمالي الدخل الشامل للسنة



بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	رأس المال ريال قطري	احتياطي قانوني ريال قطري	احتياطي رأسمالي ريال قطري	احتياطي القيمة العادلة (١) ريال قطري	أرباح مدورة ريال قطري	اجمالي حقوق الملكية ريال قطري
	٢٧٣,٧٣١,٧٦٦	٥٦٣,١٢٠,٧٥٣	١٥,٠٠٠,٠٠٠	(٩٣,٤٠٤,٥٣٧)	٥٢٥,٨٥٧,٨٥٥	١,٢٨٤,٣٠٥,٨٣٧
الربح للسنة	-	-	-	-	١٩٥,٢٨٩,٤٣١	١٩٥,٢٨٩,٤٣١
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	٣٦,٩٨٢,١٠٧
الربح المحول من استبعاد الأوراق المالية الاستثمارية - «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر»	-	-	-	-	(٩٦,٢٣٦,٩٨٤)	-
مساهمة صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٤,٨٨٢,٢٣٦)	(٤,٨٨٢,٢٣٦)
أسهم مجانية	١٣,٦٨٦,٥٨٨	-	-	-	(١٣,٦٨٦,٥٨٨)	-
توزيعات أرباح	-	-	-	-	(١٦٩,٧١٣,٦٩٥)	(١٦٩,٧١٣,٦٩٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٨٧,٤١٨,٣٥٤	٥٦٣,١٢٠,٧٥٣	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩,٨١٤,٥٥٤	٤٣٦,٦٢٧,٧٨٣	١,٣٤١,٩٨١,٤٤٤
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٨٧,٤١٨,٣٥٤	٥٦٣,١٢٠,٧٥٣	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩,٨١٤,٥٥٤	٤٣٦,٦٢٧,٧٨٣	١,٣٤١,٩٨١,٤٤٤
الربح للسنة	-	-	-	-	٢٠٦,٥٥٠,٢٠٧	٢٠٦,٥٥٠,٢٠٧
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	٢٧,٤٧٥,٢٣٧
الربح المحول من استبعاد الأوراق المالية الاستثمارية - «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر»	-	-	-	-	٣٦,٠٥١,١١٢	-
مساهمة صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٥,١٦٣,٧٥٥)	(٥,١٦٣,٧٥٥)
توزيعات أرباح	-	-	-	-	(١٨٦,٨٢١,٩٣٠)	(١٨٦,٨٢١,٩٣٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٨٧,٤١٨,٣٥٤	٥٦٣,١٢٠,٧٥٣	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٢٣٨,٦٧٩	٤٨٧,٢٤٣,٤١٧	١,٣٨٤,٠٢١,٢٠٣

(١) يمثل احتياطي القيمة العادلة بشكل أساسي التغيرات في القيمة العادلة في أسهم التعدين والتي تم تخصيصها بصورة غير قابلة للإلغاء على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(٢) بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨، قامت المجموعة بتخصيص ٥,١٦٣,٧٥٥ ريال قطري (٢٠٢٣: ٤,٨٨٢,٢٣٦ ريال قطري) من الأرباح المحتجزة لمساهمتها في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية («دعم») في قطر، تتطلب المجموعة المساهمة بنسبة ٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية للشركة في صندوق الدولة الاجتماعي والرياضي.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٤ ريال قطري	٢٠٢٣ ريال قطري	معدلة
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
الربح للسنة	٢٠٦,٠٠٠,٢٠٧	٥,٢٨٩,٤٣١
تعديلات لـ:		
رد مكون للمخزونات بطيئة الحركة، صافي	(٢,٤٥٦,٦٠٥)	(٣,٢٥٧,٥٥٩)
رد مكون على حسابات ذمم مدينة	(٢١١,٣٦٩)	(١,٢٠٠,٠٠٠)
إهلاك الممتلكات والتألات والمعدات	٣٤,٦٩١,٧٩١	٤٠,٤١٤,٢١٦
إهلاك موجودات حق الاستخدام	١٠,٨٦٣,٩٩٥	٩,٩٤٠,١٠٨
إهلاك استثمارات عقارية	٥,٣٥٠,٠٠٧	٥,٣٥٠,٠٠٧
ربح من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات	(٦٢١,٦٤٥)	(٣٧٦,٩٤٨)
إطفاء الموجودات غير الملموسة	٢٥٤,٩٦٦	٢٥١,٤٦٠
تكاليف التمويل	٤٥,٧١٦,٤٦٧	٤٥,٦٦٣,٥٠٧
مخصص ضريبة الدخل	٣٢٠,٦٤٩	٢٥٧,٠٥٦
منافع نهاية خدمة موظفين	٧,٣٣٠,٣٨٣	٦,٥٣٥,٤١٤
مخصص مساهمة الزكاة	١٦,٩٥٣,٣٢٠	١٥,٢٩٦,٠٣٨
حصة خسارة الاستثمار في شركات زميلة	٧٥٤,٥٧٦	٨٥٥,٨٦٤
تعديل القيمة العادلة للاستثمار في شركة زميلة	(١,٩٤٥,٥٣٣)	(١,٩٤٥,٥٣٣)
توزيعات الدرباح	(٤,٣٠٨,٥٩٤)	(٤,٤٢٥,٢٨٩)
(أرباح) / خسارة القيمة العادلة من استثمارات	٩٣٦,٨٩٤	(٣١٥,١٢٧)
في الأوراق المالية - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣,٠٠١,٩٢٤	-
شطب أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	(٥,١٣٩,٢٩٩)	-
ربح من ودائع قصيرة الأجل	(٣,٤٩١,٩٦٤)	-
ربح من بيع العمليات المتوقفة		
٣١٤,٤٤٠,١٨٠	٣١٠,٢٧٨,١٧٨	
تغييرات في:		
المخزون	(١٦,٩٦٥,٣٦٨)	١١٥,٣٣٨,٤٩٠
مستحق من ومستحق إلى حكومة قطر (بالصافي)	(٣,٦١٢,٢٩٣)	(١٣,٠٩٧,٦٨٠)
حسابات مدينة ومحتجزات وذمم مدينة أخرى	٧٨,٧٤٣,٣٧٧	٨,٠٦٤,٥٤٥
مستحق من ولطراف ذات علاقة (بالصافي)	(٢,٥٣٤,٣٥٤)	٩,٩٥٣,٦٩٢
حسابات دائنة ومحتجزات وذمم دائنة أخرى	(٣٨,٥٦٨,٩٢٣)	(١٥٤,٢٨٠,٤٣٣)
٣٣١,٥٠٢,٦٠٩	٢٧٦,١٥٥,٧٩٢	
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		
مكافآت نهاية خدمة موظفين مدفوعة	(٣,٣٨٠,٧٤٥)	(٤,٠٣٦,٨١٧)
زكاة مدفوعة	(٩,٠١٣,١٠٠)	(١٣,٠٥٨,٨٣٠)
تكاليف تمويل مدفوعة	(٤٤,٩١٣,٩٥٧)	(٤٥,٠٤٩,٠٨٥)
٢٧٤,١٩٤,٨٠٧	٢١٤,٠١١,٠٦٠	
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		

(يتبع)

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

(يتبع)

٢٠٢٣ معدل ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري	
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(٢١,١٨٠,٧٢٥)	(٢٧,٤٤٢,٥٠٤)	اقتناء الممتلكات والتألات والمعدات
(١١٢,٤١٨)	(٥٢,٣٨٢)	اقتناء الموجودات غير الملموسة
٤,٤٨٠,٤٦٧	٩,٧١١,٣٦٠	متحصلات من استبعاد الممتلكات والتألات والمعدات
-	٥,٠٠٠,٠٠٠	متحصلات من استبعاد العمليات المتوقفة
١٢٨,٤٦٧,٥٢٢	١٣٨,٨٦٩,١٠٨	المتحصلات من بيع الأوراق المالية الاستثمارية
(١٢٦,٨٠٠,٠٠٩)	-	اقتناء أدوات حقوق الملكية
٤,٤٢٥,٢٨٩	٤,٣٠٨,٥٩٤	توزيعات الأرباح المستلمة
-	٥,١٣٩,٢٩٩	الأرباح من الودائع قصيرة الأجل
(١٠,٧١٩,٨٧٤)	١٣٥,٥٣٣,٤٧٥	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
(٥٦,٩١٥,٠١٤)	(٧٣,٧٣٥,٢٣٧)	التغير في التمويل الإسلامي
(١٦,٥٠٠,٠٠٠)	(١٦,٥٠٠,٠٠٠)	السداد لحكومة قطر
٥٨,٧٠٥,١٧٦	-	إيصالات من حكومة قطر
(٨,٢٧٠,٧٨٤)	(٩,٢٢٥,٧٤١)	سداد مطلوبات الإيجار
(١٦٦,٩٧٤,٨٥٤)	(١٨٦,٨٢١,٩٣٠)	توزيعات أرباح مدفوعة
(١٨٩,٩٥٥,٤٧٦)	(٢٨٦,٢٨٢,٩٠٨)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
١٣,٣٣٥,٧١٠	١٢٣,٤٤٥,٣٧٤	صافي الزيادة في النقد وما يعادله
٥٦,٤٥٨,٣٠٨	٦٩,٧٩٤,٠١٨	النقد وما يعادله في ١ يناير
٦٩,٧٩٤,٠١٨	١٩٣,٢٣٩,٣٩٢	النقد وما يعادل النقد في ٣١ ديسمبر

شركة زاد القابضة (ش. م. ق. ع.)
تقرير الإدارة حول حوكمة
الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

شركة زاد القابضة (ش.م.ق.ع.) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

كلمة رئيس مجلس الإدارة حول حوكمة الشركة

تشكل الحوكمة الفعالة جزءًا أساسيًا من هوية شركة زاد القابضة، حيث يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًا في ضمان إدارة الشركة بشكل فعال من خلال إعداد وتطوير مجموعة من الأنظمة واللوائح، وعلى رأسها ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة.

يلتزم المجلس بترسيخ معايير حوكمة عالية تتماشى مع الأنظمة والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات المعتمدة، ويتم تحديد الإطار التوجيهي لهذه المعايير وفقًا لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته، ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة الأخرى السارية في دولة قطر.

وقد صادق مجلس الإدارة على ميثاق حوكمة جديد بعد تعديله ليتماشى مع مواد نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، وفقًا لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم ٥ لسنة ٢٠١٦، وتم اعتماد بعض التعديلات عليه خلال اجتماع مجلس إدارة زاد المنعقد في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩. كما يواصل المجلس متابعة التغيرات في البيئة التنظيمية، لضمان توافق أنظمة الشركة وامتثالها للمتطلبات المعمول بها.

يسلط تقرير الحوكمة الضوء على المكونات الرئيسية لنظام الحوكمة كما تم تصميمه وتنفيذه في شركة زاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مع استعراض جهود الشركة في تبني أفضل الممارسات لإدارة أعمالها خلال تلك الفترة.

ناصر بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

(للتطلاع على ميثاق الحوكمة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.zad.qa).

١ هيكل الشركة:

شركة زاد القابضة هي شركة مساهمة عامة قطرية وتمارس كافة الأنشطة المنصوص عليها في المادة ٢٦٧ من قانون الشركات التجارية والخاصة بالشركات القابضة، إذ إن أنشطة الشركة المنصوص عنها في نظامها الأساسي هي:

- المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها.
- استثمار أموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية.
- توفير الدعم اللازم للشركات التابعة لها.
- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها، سواء داخل الدولة أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقًا للقانون.

هيكل المساهمة في الشركات التابعة:

مرفق ادناه لمحة موجزة عن هيكل الشركة القابضة الحالي ونسبة تملكها في الشركات التابعة (المجموعة).



٢ المساهمين:

١-٢ هيكل المساهمين:

رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع في زاد هو ٢٨٧,٤١٨,٣٥٤ ر.ق. مقسمة على ٢٨٧,٤١٨,٣٥٤ سهم.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن الحد الأقصى لعدد الأسهم المملوكة من قبل مساهم واحد يجب ألا يتجاوز ١٥٪ من إجمالي أسهم الشركة. خلال الفترة المستعرضة بالتقرير، وعلى حد علم الشركة، لم يتم أي من المساهمين بتجاوز الحد المبين.

وتبلغ النسبة المصرحة لتملك غير القطريين بالشركة حسب مواد النظام الأساسي ٤٩٪ من إجمالي حصص رأسمالها.

تواصل زاد في الاعتماد على بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي

شركة زاد القابضة (ش.م.ق.ع.) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

للأوراق المالية (إيداع) للحصول على سجل صالح ومواكب للمساهمين وتقوم بالاحتفاظ به لديها.

كبار المساهمين

اسم المساهم	نسبة المساهمة
شركة فيوتشر انفيستمنت	١٠,٢٩٪
المراقب انفيستمنت	٩,٩٩٪
شركة بوتنيشال انفيستمنت	٩,٦٩٪
شركة سفن برازرس انفيستمنت	٩,٠٧٪
شركة هورازين انفيستمنت	٨,٨٤٪
اللينس انفيستمنت	٦,٥٢٪

٢-٢ حقوق المساهمين:

تعتبر حماية وخلق الثروة للمساهمين أولوية رئيسية لمجلس إدارة زاد وفريق الإدارة. عليه، تمارس الشركة جميع أنشطتها واستراتيجياتها بما يصب في مصلحة المساهمين.

تقيم زاد وتحترم حقوق مساهميها، حيث تم إدراج أحكام في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي لضمان مبدأ المساواة بين المساهمين في الحقوق والواجبات، بما في ذلك حماية حقوق الأقلية. تشمل هذه الأحكام، على سبيل المثال لا الحصر، عقد اجتماعات الجمعية العامة، وتحديد بنود جدول الأعمال، والإفصاح عنها للمساهمين، والمساواة في المعاملة، وحقوق التصويت، وآلية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتوزيع الأرباح، واتخاذ القرارات الكبرى التي تحتفظ الجمعية العامة بحق اتخاذها.

تم تعديل النظام الأساسي في ٢٤ أبريل ٢٠١٩ برفع الحد الأقصى لملكية غير القطريين إلى ٤٩٪ من رأس المال، كما تم تجزئة القيمة الدسمية للسهم لتصبح ١ ريال قطري. في ١٨ أبريل ٢٠٢٢، تم تعديل النظام الأساسي أيضًا ليشمل بنود جديدة لتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماعات الجمعية العامة والتصويت وانتخابات المجلس، مع ضمان حق أي مساهم في الاعتراض على القرارات التي قد تضر بمصلحته أو تصب في مصلحة فئة معينة.

٢-٢ إدارة علاقات المستثمرين:

لدى زاد إدارة مستقلة مخصصة لعلاقات المستثمرين تأسست منذ عام ٢٠٠٨ بهدف التواصل الفعال مع مساهمي الشركة والمستثمرين المحتملين، والمحليين، والجهات الرقابية والتنظيمية.

تخصص الشركة قسمًا خاصًا لعلاقات المستثمرين على موقعها الإلكتروني، حيث يتم نشر البيانات المالية والأخبار والمواثيق والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والعروض التحليلية للمستثمرين. كما تعقد الشركة مؤتمرات صحفية عبر الهاتف لعرض تقارير الشركة والإجابة على استفسارات

المستثمرين عن التقارير المالية السنوية والربعية التي تقوم بنشرها.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، امتثلت الشركة تمامًا لمتطلبات قواعد علاقات المستثمرين الصادرة عن بورصة قطر.

٤-٢ الجمعية العامة العادية والغير عادية :

خلال الفترة المستعرضة بالتقرير، صادقت الجمعية العامة العادية في ٣٠ أبريل ٢٠٢٤ على التالي:

١- على الميزانية العمومية للشركة وحساب الدرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٣م.

٢- توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية ٢٠٢٣م بواقع ٦٥٪ من القيمة الاسمية للسهم.

٣- اعتماد تقرير الشركة عن الحوكمة خلال العام ٢٠٢٣م.

٤- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية ٢٠٢٣م واعتماد مكافئاتهم بواقع ٤,٥ مليون ريال قطري.

٥- سماع تقرير مدقق الحسابات حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقديره حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.

٦- تعيين السادة/ كي بي ام جي للقيام بأعمال التدقيق للعام ٢٠٢٤م واعتماد اتعابهم البالغة ٤٤٥,٠٠٠ ريال قطري.

٤ مجلس الإدارة:

١-٣ واجبات مجلس الإدارة:

يعد مجلس إدارة زاد الهيئة الإدارية الرئيسية ويتولى مسؤولياته وفقًا لما هو منصوص عليه في القانون والنظام الأساسي ونظام الحوكمة. يعمل المجلس على أساس معلومات واضحة وبحسن نية لصالح المساهمين، والشركة، وموظفيها، والمجتمع.

يقوم المجلس بدعم الهيكل الإداري وتنفيذ أنشطة الشركة واهدافها وتوصيات مدققي الحسابات الخارجيين نيابةً عن المساهمين وتقديم الأفكار التي من شأنها تعزيز أداء الشركة.

تنص مواد النظام الأساسي للشركة على مهام وواجبات مجلس الإدارة بالتفصيل، كما اعد المجلس ميثاق خاص به يسمى ميثاق مجلس الإدارة.

٢-٣ تشكيل مجلس الإدارة:

تنص مواد النظام الأساسي على أن يتكون مجلس الإدارة من ٩ أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري لفترة ثلاث سنوات متتالية. إضافة الى الاعضاء المنتخبين تم تعيين ممثل من قبل وزارة المالية لتمثيل الدولة في الامور المتعلقة بحكومة قطر.

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ١٠ أبريل ٢٠٢٣، ولم يطرأ أي تغيير على تشكيل المجلس منذ ذلك الحين.

شركة زاد القابضة (ش.م.ق.ع.) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

الاسم	الصفة	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
١ الشيخ/ ناصر بن محمد بن جبر آل ثاني	الرئيس	غير تنفيذي	غير مستقل
٢ الشيخ/ طلال بن محمد بن جبر آل ثاني	نائب الرئيس	تنفيذي	غير مستقل
٣ الشيخ/ نواف بن محمد بن جبر آل ثاني	العضو المنتدب	تنفيذي	غير مستقل
٤ الشيخ/ منصور بن محمد بن جبر آل ثاني	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل
٥ الشيخ/ جبر بن محمد بن حسن آل ثاني	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل
٦ الشيخ/ ثامر بن محمد بن جبر آل ثاني	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل
٧ السيد/ عبدالله علي محمد الأنصاري	عضو	غير تنفيذي	مستقل
٨ السيد/ علي اسكندر الأنصاري	عضو	غير تنفيذي	مستقل
٩ السيد/ سعود عمر حمد المانع	عضو	غير تنفيذي	مستقل

٣-٣ ميثاق مجلس الإدارة:

استناداً إلى مهام وواجبات مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي، تم إعداد «ميثاق مجلس الإدارة» الذي يحدد مهامه وواجباته ولجانه وشروط العضوية وآليات عمله. تم تعديل هذا الميثاق في عام ٢٠١٩ ليتماشى مع نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

(للإطلاع على ميثاق مجلس الإدارة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشركة (www.zad.qa).

٤-٣ رئيس مجلس الإدارة:

وفقاً للمادة ٣٣ من النظام الأساسي للشركة، رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وامام القضاء وينفذ قرارات المجلس ويتقيد بتوصياته فضلاً عن مهامه المنصوص عنها بقانون الشركات التجارية ونظام الحوكمة.

تنص مواد ميثاق مجلس الإدارة على المهام والمسؤوليات المنوطة بمنصب رئيس مجلس الإدارة.

هنالك فصل واضح بين مناصبي ودوري كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي إذ يتقلد منصب الرئيس التنفيذي للشركة السيد/ طارق محمد تطبيقاً لمبدأ الفصل بين المنصبين كما يحظر أيضاً على رئيس مجلس الإدارة القيام بأي مهام تنفيذية بالشركة.

٥-٣ لجان مجلس الإدارة:

قام مجلس إدارة زاد بتشكيل لجنتين يقوم بتفويض بعض مهامه إليهما وفقاً لمواد نظام حوكمة الشركات والنظام الأساسي للشركة وميثاق مجلس الإدارة. وهي على النحو المبين أدناه:

أ- لجنة الترشيحات والمكافآت: بعضوية كل من:

رئيساً	الشيخ/ منصور بن محمد بن جبر آل ثاني	عضو غير مستقل
عضو	الشيخ/ جبر بن محمد بن حسن عبدالله آل ثاني	عضو غير مستقل
عضو	الشيخ/ ثامر بن محمد بن جبر آل ثاني	عضو غير مستقل

ب- لجنة التدقيق: بعضوية كل من:

رئيساً	السيد/ عبدالله علي الانصاري	عضو مستقل
عضو	السيد/ علي اسكندر الانصاري	عضو مستقل
عضو	الشيخ/ جبر بن محمد بن حسن عبدالله آل ثاني	عضو غير مستقل

(للإطلاع على تشكيل لجان مجلس إدارة واطار عملها، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشركة (www.zad.qa).

٦-٣ اجتماعات وأعمال مجلس الإدارة:

خلال السنة المستعرضة في التقرير قام مجلس إدارة الشركة بعقد ٦ اجتماعات دورية قام خلالها بمراجعة أداء الشركة المالي واعتماد ميزانياتها وموازنتها كما استعرض الخطط والاستراتيجيات المستقبلية للشركة وأصدر عدد من القرارات والتوصيات للعمل بها. وقد عقد المجلس اجتماعاته خلال السنة المستعرضة بالتقرير على النحو المبين أدناه:

شركة زاد القابضة (ش.م.ق.ع.) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

اسم العضو	الاجتماع الدول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الخامس	الاجتماع السادس
١ الشيخ/ ناصر بن محمد بن جبر آل ثاني	حضر	حضر	حضر	وكل	حضر	حضر
٢ الشيخ/ طلال بن محمد بن جبر آل ثاني	حضر	حضر	حضر	حضر	وكل	وكل
٣ الشيخ/ نواف بن محمد بن جبر آل ثاني	حضر	حضر	وكل	حضر	حضر	حضر
٤ الشيخ/ منصور بن محمد بن جبر آل ثاني	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
٥ السيد/ علي اسكندر الانصاري	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
٦ السيد/ سعود عمر حمد المانع	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	وكل
٧ الشيخ/ ثامر بن محمد بن جبر آل ثاني	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	وكل
٨ الشيخ/ جبر بن محمد بن حسن آل عبدالله آل ثاني	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
٩ السيد/ عبدالله علي محمد علي الانصاري	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر

المجلس على دراية كاملة بقوانين ولوائح الحوكمة، ويحرص باستمرار على تبني أفضل الممارسات في هذا المجال، بما في ذلك تطبيق مبدأ المساواة بين أصحاب المصالح، تعزيز الشفافية، وإعلاء مصلحة الشركة على المصالح الشخصية لأعضائه. كما يلتزم بالإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة، إلى جانب توفير بيئة عمل مثالية لموظفي الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تحرص الإدارة التنفيذية لشركة زاد على إبقاء جميع الأعضاء مطلعين على القوانين واللوائح ذات الصلة، مع التنسيق لعقد دورات تدريبية لتعزيز المعرفة عند الحاجة، ووضع برنامج تدريبي خاص بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة.

٣-١١ أمين سر مجلس الإدارة:

نص لوائح الشركة على أن لمجلس الإدارة أمين سر يتم تعيينه بقرار من المجلس، ولا يمكن فصله إلا بقرار صادر عنه. وفي هذا الإطار، قامت شركة زاد بتعيين أمين سر لمجلس الإدارة، حيث تم اعتماد قرار تعيينه من قبل نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في فبراير ٢٠٠٨.

حيث يتولى أمين السر مسؤولية توثيق محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، مع تسجيل أسماء الأعضاء الحاضرين وأي تحفظات يتم مناقشتها خلال الاجتماعات. كما يتولى حفظ جميع محاضر الاجتماعات، والسجلات، والدفاتر، والتقارير الواردة والصادرة عن المجلس.

كما يقوم أمين سر المجلس بتأمين توزيع أوراق عمل الاجتماعات والوثائق والمعلومات وجدول الأعمال والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وأصحاب المصالح التخزين بالشركة بما فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية. كما يحرص على إمكانية وصول أعضاء المجلس إلى كل محاضر الاجتماعات والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة بشكل كامل وسريع. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي أمين السر مهام إضافية كمدير لإدارة علاقات المستثمرين.

٣-٧ اجتماعات وأعمال لجان مجلس الإدارة:

عقدت لجان مجلس الإدارة اجتماعاتها الدورية حسب ما حدده نظام الحوكمة إذ عقدت لجنة التدقيق ٦ اجتماعات خلال السنة المالية قامت خلالها بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة تقارير ادارة التدقيق الداخلي الدورية ووضع توصياتها وملاحظات بشأنها (ان وجدت) ومراجعة عروض المراقبين الخارجيين للقيام بأعمال التدقيق للسنة المالية ٢٠٢٤، كما قامت بمراجعة التقارير المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية ومن ثم عرضها على مجلس الإدارة لمناقشتها واعتمادها.

وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد اجتماع خلال السنة المالية قامت فيه بمراجعة أداء مجلس الإدارة ووضع توصياتها فيما يتعلق بتحسين أداء المجلس وتوصيتها للمكافآت عن العام ٢٠٢٣. عُقدت كافة اجتماعات لجان مجلس الإدارة بحضور جميع أعضائها ومشاركتهم الفعالة في تناول ومناقشة الموضوعات المضمنة في جداول الأعمال.

٣-٨ دمج المناصب:

يلتزم أعضاء مجلس إدارة زاد بعدم الدمج بين المناصب المحظور الدمج بينها قانونياً والتمتع كافة الأعضاء بتقديم اقراراً خطياً بذلك لأمين سر المجلس خلال سنة التقرير حسب متطلبات ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وتم وضع القرارات في الحافظة الخاصة بذلك.

٣-٩ تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

خلال السنة المشمولة بالتقرير، أجرى مجلس الإدارة تقييماً ذاتياً لأدائه وأداء لجانته، وذلك في إطار مسؤوليات، وواجبات رئيس، وأعضاء المجلس، ولجانته. يهدف هذا التقييم إلى قياس مدى فعاليتهم في تحقيق أهداف الشركة وحماية مصالحها، بالإضافة إلى تقييم التزام الأعضاء بحضور الاجتماعات والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس، مع تخصيص الوقت والجهد اللازمين.

كما شمل التقييم أداء الإدارة التنفيذية، بهدف التحقق من مدى التزامها بأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، مما يساهم في ضمان الامتثال لأفضل الممارسات وتعزيز كفاءة العمليات داخل الشركة.

٣-١٠ تطبيق أفضل مبادئ الحوكمة:

شركة زاد القابضة (ش م ق ع) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

٤ الرقابة الداخلية:

مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة، حيث تعقد الإدارة العليا في زاد اجتماعات دورية لمراجعة أداء الشركة وشركاتها التابعة. كما تقوم زاد بإعداد خطط عمل تفصيلية لكل من شركاتها التابعة، وتتابع تنفيذها لضمان تحقيق الأهداف المحددة، مع تقديم الدعم والتوجيه للزمين عند الحاجة.

بالإضافة إلى ذلك، تعد زاد خطة عمل تفصيلية لكل من شركاتها التابعة، وتراقب أداء جميع شركاتها التابعة بما يتماشى مع خطط الأعمال تلك وتوفر الدعم والتوجيه للزمين كلما لزم الأمر.

تلتزم زاد بتطبيق لوائح وسياسات واضحة تضمن امتثال جميع إداراتها وموظفيها، بالإضافة إلى شركاتها التابعة، لأفضل الممارسات، مستعينة بوسائل التكنولوجيا الحديثة لتلبية متطلبات العمل. كما تحرص على الالتزام بكافة المعايير واللوائح المنظمة لأنشطتها والمعمول بها في الدولة.

ومن بين الإجراءات التي تعتمدها زاد، تطبيق مبدأ التوقيع الثنائي للموافقة على الدفعات والمعاملات التجارية، بالإضافة إلى إنشاء أدوار مركزية للإشراف على الخزنة، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون القانونية، والعلاقات العامة، والمشتريات على مستوى جميع الشركات التابعة للمجموعة.

تساهم المهام المالية المركزية، إلى جانب إدارة الخزنة العامة، في الإشراف على الشركات التابعة، ومراقبة المخاطر المرتبطة بها، وتعزيز الضوابط الداخلية. كما تعتمد الشركة على المدققين الخارجيين لتقديم تقييم مستقل بشأن بياناتها المالية، والمخاطر المحتملة، ونظام الرقابة الداخلية.

يشرف مجلس الإدارة على الامتثال الكامل لنظام الرقابة الداخلية، ويحرص على الإفصاح عن أي حالات إخفاق جزئي أو كلي في الالتزام به، إضافة إلى أي مخاطر أخرى قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات المتبعة لمعالجة هذه الإخفاقات. وخلال العام قيد الاستعراض، لم يتم رصد أي مخالفات أو حالات عدم امتثال لأنظمة الرقابة الداخلية.

٤-١ التدقيق الداخلي:

أنشأت الشركة وحدة مستقلة وفعالة متخصصة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، بهدف مراجعة مدى التزام الشركة بأفضل الممارسات في تعاملاتها المالية ومع الأطراف ذات الصلة. تقدم هذه الوحدة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة، ولها الحق الكامل في الوصول، في أي وقت، إلى جميع المعلومات المتعلقة بأي من شركات أو إدارات المجموعة أو الموظفين، لضمان تنفيذ مهامها بفعالية.

تتمتع إدارة التدقيق الداخلي وجميع العاملين بها باستقلالية تامة وسلطة مطلقة فيما يتعلق بأداء مهامهم، مما يضمن نزاهة وشفافية عمليات التدقيق والمراجعة داخل الشركة.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإصدار تقارير ربع سنوية تتضمن تحليلًا للمخاطر، وتقييمًا لمعايير الرقابة الداخلية، ومدى الامتثال للسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية، بالإضافة إلى تقديم توصياتها إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

وخلال العام المستعرض بالتقرير، لم تُبلغ الإدارة عن أي انتهاكات أو مخاطر محددة واجهتها الشركة، باستثناء المخاطر العامة المرتبطة بطبيعة أنشطتها والتطورات الاقتصادية العالمية.

٥ إدارة المخاطر:

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الرقابة الشاملة وإدارة المخاطر، ويحرص على تعزيز ممارسات إدارة المخاطر من خلال إجراء تقييم دقيق لمختلف التحديات التي قد تواجه الشركة. وبالإضافة إلى دور إدارة التدقيق الداخلي في هذا المجال، أنشأت شركة زاد لجنة متخصصة تضم أعضاء من الإدارة التنفيذية للإشراف على إدارة المخاطر.

تجتمع هذه اللجنة بانتظام لتقييم المخاطر التي قد تؤثر على أعمال الشركة، سواء كانت مخاطر عامة مثل الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، أو تلك المرتبطة بطبيعة أنشطة الشركة بشكل خاص. كما تضع استراتيجيات وخططاً واضحة للتعامل مع هذه المخاطر والحد من آثارها، وترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بالتنسيق مع إدارة التدقيق الداخلي.

علاوةً على ذلك، تقوم جميع الشركات التابعة لزاد بتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطتها وإعداد استراتيجيات مناسبة تحت إشراف اللجنة المختصة في زاد. وبما يتماشى مع أحكام نظام حوكمة الشركات، يعتمد مجلس الإدارة على مراقب الحسابات الخارجي لتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه الشركة، مع التزامه بإبلاغ المجلس خطياً في حال اكتشاف أي من هذه المخاطر، وإرسال نسخة من التقرير إلى هيئة قطر للأسواق المالية.

كما تعتمد الشركة سياسة واضحة للإبلاغ عن التجاوزات من خلال «سياسة المبلغ (Whistleblower)»، التي تحدد الإجراءات الواجب اتباعها عند مواجهة أي تجاوزات، ممارسات خاطئة، أو عدم الامتثال للسياسات الداخلية. وتضمن هذه السياسة حماية المبلغين من أي تداعيات قد تترتب على تقديمهم لهذه البلاغات.

٦ المراجعة الخارجية:

تعتمد شركة زاد على مدققين خارجيين مسجلين في سجل المدققين بوزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية. يتولى المدققون أعمال التدقيق والمراجعة وفقاً للأنظمة والتشريعات المعمول بها. يتم تعيين المدققين من قبل الجمعية العمومية العادية كل سنة مالية، وقد تم تعيين شركة كي بي إم جي كمدقق حسابات للسنة المالية ٢٠٢٤ في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ٣٠ أبريل ٢٠٢٤.

بالإضافة إلى أنعاب التدقيق التي أقرتها الجمعية العامة العادية والبالغة ٤٤٥,٠٠٠ ريال قطري والخاصة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة بما في ذلك الشركات التابعة، فقد تلقت شركة كي بي إم جي أيضاً مبلغاً قدره ٢٢٥,٠٠٠ ريال قطري مقابل خدمات أخرى. وعليه، بلغ إجمالي الأتعاب المدفوعة لشركة كي بي إم جي خلال عام ٢٠٢٤ مبلغ ٦٧٠,٠٠٠ ريال قطري.

يقدم المدققون مراجعة نصف سنوية وتدقيقاً سنوياً، بالإضافة إلى تقرير سنوي مستقل يطلع المساهمين على نتائج الرقابة وتقييم الأداء، بما في ذلك التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خاصة فيما يتعلق بالتالي:

شركة زاد القابضة (ش م ق ع) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

قطر للأسواق المالية رقم ٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية.

١٠ المكافآت:

تحدد مواد النظام الأساسي آلية تحديد مكافآت الاعضاء على ألا تتزيد مكافآت مجلس الإدارة عن ٥٪ من صافي الأرباح بعد خصم الاحتياطي والخصومات القانونية وتوزيع أرباح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين.

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت برفع توصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس ويقوم المجلس برفع توصيته إلى الجمعية العامة للمصادقة عليها.

تقوم زاد بالإفصاح عن التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وأي دفعات أو رواتب يتلقاها رئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا كجزء من إفصاحات الأطراف ذات العلاقة في الإفصاح رقم ١٤ من البيانات المالية للشركة.

رفع المجلس توصيته إلى الجمعية العمومية العادية لتوزيع مبلغ ٤,٥ مليون ريال قطري كمكافآت لمجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٤ إضافة إلى المبالغ التي تلقاها الاعضاء من رواتب وبدلات خلال العام ٢٠٢٤ والبالغة ٤,٨ مليون ريال قطري.

١١ السياسات والدرجات:

يستند نظام حوكمة الشركة في زاد إلى عدد من السياسات والإجراءات والأنظمة (المشار إليها باسم «السياسات») التي يضعها مجلس الإدارة أو لجانها. وتخضع هذه السياسات للمراجعات الدورية مع التوصية بالتعديلات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة لضمان بقاء هذه السياسات محدثة وذات صلة. ويتم مراقبة الالتزام بالسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتقديم تقارير دورية إلى المجلس بشأن أي انتهاكات للسياسات لاتخاذ الإجراء المناسب والافصاح عنها. كما يتم نشر السياسات المهمة على موقع الشركة الإلكتروني. وفيما يلي السياسات الرئيسية للشركة:

- ميثاق مجلس الإدارة
- ميثاق لجنة التدقيق
- ميثاق عمل لجنة الترشيحات والمكافآت
- إطار عمل تقييم أداء مجلس الإدارة ولجان المجلس
- دورة المراجعة وسياسة الاستقلالية
- سياسة الإفصاح
- الاختصاصات - رئيس مجلس الإدارة
- الاختصاصات - الرئيس التنفيذي
- الاختصاصات - أمين سر المجلس
- مدونة قواعد الأخلاق
- سياسة المكافآت
- سياسة التعامل مع الشائعات

١. مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة.

٢. مدى قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة أنشطتها وتنفيذ التزاماتها، ويتم ذلك بشكل مستقل عما يديره المجلس.

٣. مدى التزام الشركة بوضع الأنظمة واللوائح الداخلية، ومدى ملاءمة هذه الأنظمة وتلك اللوائح لوضع الشركة، ومدى التزامها بتطبيقها.

٤. مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٥. مدى التزام الشركة بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية والتزامها بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (IFRS/IAS) و (ISA) ومتطلباتها.

٦. مدى تعاون الشركة في تمكينه من الوصول إلى المعلومات اللازمة لإتمام أعماله.

٧ تعاملات من أطراف ذات العلاقة:

لتزم زاد بكافة اللوائح المتعلقة بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتقوم بتحديد هذه التعاملات والإفصاح عنها وفقاً للأنظمة السارية. تم الإفصاح عن هذه التعاملات في الإفصاح رقم (١٤) من البيانات المالية لعام ٢٠٢٤.

ما تشترط السياسات الداخلية أن يُفصح الطرف ذو العلاقة عن أي عملية أو صفقة قبل إبرامها، مع مراعاة مصلحة الشركة.

وفي كل الاحوال جميع الصفقات تتم وفقاً لأسعار السوق ولا تتضمن شروطاً تعارض مع مصلحة الشركة.

٨ التداول من الداخل:

للشركة مبادئ توجيهية واضحة لتداول الأسهم من قبل الأشخاص المطلعين حيث تقوم الشركة بتزويد هيئة قطر للأسواق المالية وشركة قطر للإيداع المركزي للوراق المالية بقائمة محدثة باسمهم وبياناتهم بشكل مستمر كما تقوم الشركة بتعميم فترات حظر تداولهم لأسهم الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لما تحدده القوانين والتشريعات في هذا الشأن على مجلس الإدارة والأشخاص المطلعين من إدارة التنفيذ.

٩ توزيعات الأرباح:

تخضع عملية توزيعات الأرباح لتوصية مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية العادية وفقاً لسياسة توزيع الأرباح الخاصة بالشركة. يقوم المجلس برفع توصياته إلى الجمعية العمومية للتقرير بشأن الأرباح وذلك بعد دراسة متطلبات الشركة وخططها المستقبلية.

قام مجلس الإدارة بالتوصية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٧٠٪ عن العام ٢٠٢٤ على أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية المقرر عقدها في ١٤ أبريل ٢٠٢٥م.

قامت الشركة خلال العام ٢٠٢٣ بالتنسيق مع «إيداع» بأبرام اتفاقية توزيع تقوم «إيداع» بموجبها بتوزيع أي أرباح نقدية واسهم مجانية بتقرر توزيعها على المساهمين وذلك بما يتوافق مع ما جاء بقرار مجلس إدارة هيئة

شركة زاد القابضة (ش.م.ق.ع.) تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة (للسنة المالية ٢٠٢٤)

٣-١٣ الامتثال:

خلال فترة المراجعة، التزمت الشركة بجميع المتطلبات التنظيمية والقانونية بما في ذلك نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للسوق المالية من جميع النواحي الجوهرية. وتعمل الشركة على إدراج أحكام إضافية محددة تتعلق بحماية حقوق المساهمين الأقلية في نظامها الأساسي. ولم تخضع الشركة لأي مخالفات أو غرامات من قبل الجهات التنظيمية بسبب عدم الامتثال للقوانين واللوائح.

- سياسة الأطراف ذات العلاقة
- سياسة تضارب المصالح
- سياسة التداول من الداخل
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة التعريف والتدريب لمجلس الإدارة
- سياسة علاقات المستثمرين
- سياسة المسؤولية المجتمعية

١٢ المسؤولية المجتمعية والاستدامة:

المسؤولية المجتمعية والاستدامة لزيد هي التزام طوعي تحاول من خلاله تحقيق أهدافها مع الامتثال الصارم لالتزاماتها القانونية والاجتماعية والبيئية، وتطبيق معايير الإنصاف والتعاطف في علاقاتها مع أصحاب المصالح، والمساهمة في احتياجات المجتمع.

توقن زاد أن أنشطتها في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات تتمثل في المحافظة على القيم العالية والنزاهة والمهنية. وتسعى من خلال مبادراتها في المسؤولية المجتمعية والاستدامة إلى المساهمة بشكل إيجابي في رفاهية مجتمعها وحماية البيئة والحفاظ عليها من خلال دمج ممارسات الاستدامة في جميع جوانب عملياتها.

قامت الشركة خلال العام ٢٠٢٤ بالمساهمة بمبلغ ٥,١٦ مليون ريال قطري في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية. بالإضافة إلى أنها قامت بدفع مبلغ ١٦,٩٥ مليون ريال قطري عبارة عن زكاة.

١٣ الإمتثال والسيطرة على التحسينات:

تراقب زاد التغييرات في البيئة التنظيمية في قطر وتستمر في الامتثال لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة. تتواصل الشركة بشكل مستمر مع الجهات الرقابية لضمان الامتثال والتحسين المستمر. عند اكتشاف أوجه ضعف في الرقابة، يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية.

١٠-١٣ التظلمات والشكاوى:

لم تتلق الشركة أي تظلمات أو شكاوى تتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة خلال السنة المالية.

٢٠-١٣ الالتزام بمتطلبات الإفصاح:

قامت الشركة خلال الفترة المشمولة بالقرير بالإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات المطلوبة حسب ما تحدده الانظمة والقوانين المنظمة لذلك.

مواعيد الإفصاح عن البيانات المالية وعقد المؤتمرات الهاتفية لمناقشتها:

الفترة	موعد الإفصاح	موعد المؤتمر الهاتفي
١ البيانات المالية السنوية ٢٠٢٣	١٨ مارس	٢١ مارس ٢٠٢٤
٢ البيانات المالية للربع الأول ٢٠٢٤	٣٠ أبريل	٥ مايو ٢٠٢٤
٣ البيانات المالية النصف سنوية ٢٠٢٤	٨ أغسطس	١١ أغسطس ٢٠٢٤
٤ البيانات المالية للربع الثالث ٢٠٢٤	٢٣ أكتوبر	٢٧ أكتوبر